تطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

إيهاب سامي ورداني صالح

إشراف

أ.د/علي زكي ثابت
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة المنيا

د/ منى عبد الغني عبد الستار
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة بني سويف

الملخص

هدف البحث إلى دراسة واقع نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال توضيح المعالم الرئيسة لرؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك التعرف على الأسس النظرية للتعليم الثانوي الفني الصناعي، مع التركيز على واقع نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، ثم أكد البحث على ضعف منظومة التعليم الثانوي الفني الصناعي، وأنه بحاجة إلى التطوير، وفي ضوء هذا تم وضع مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: التعليم الثانوي الفني الصناعي– رؤية مصر ٢٠٣٠

Developing the components of the industrial technical secondary education system In light of Egypt's vision 2030

:Abstract

The aim of the research is to study the reality of the industrial technical secondary education system in the light of Egypt's 2030 vision. The research used the descriptive analytical method, by clarifying the main features of Egypt's vision 2030, as well as identifying the theoretical foundations of industrial technical secondary education, with a focus on the reality of the industrial technical secondary education system in the light of Egypt's 2030 vision. Then, the research emphasized the weakness of the industrial technical secondary education system. And that it needs development, and in light of this, a set of proposed procedures has been developed to develop the components of the industrial technical secondary education system in the light of Egypt's 2030 vision.

Key Words: Industrial Technical Secondary Education – Egypt Vision 2030

مقدمة البحث

يمثل التعليم أداه أساسية في تحقيق الأمن القومي في أي مجتمع وذلك بتربية أبنائه وإعدادهم للحياة وتوفير القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، وقد فرض ذلك ضرورة الإهتمام المتزايد بالتعليم ومؤسساته، ومن أجل الوقوف على مستواه ومن ثم تقويمه وتطويره بنظرة علمية تقوم على معالجة مشكلاته الراهنة بأساليب حديثة، وبرؤية جديدة تكفل إقامة نظام تعليمي.

ويشكل التعليم الفني الصناعي بمختلف مستوياته وأنواعه ركنًا أساسياً من أركان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والأجتماعية، والتقدم الذي يحرزه مجتمع ما لايرجع إلى توفير الموارد والطبيعة والامكانيات المادية فقط، بل والقوى البشرية الموجودة، ومدى استيفاءها لجوانب التأهيل والأعداد التي تقضيها روح العصر بما يمثله من تحديات ومتغيرات. (ديفيد ولسون٢٠٠١، ٢٦).

وتكمن قوة التعليم في إدارته، فقد تقدم لابنائها في مدارسهم ما يعبر عن عالمنا المعاصر وما يتسم بأمن تطوير سريع، وما يصف أنماط الحياة المعاصرة بالتغيير والسرعة والتقدم وفي نفس الوقت يتعرض هؤلاء الابناء داخل مدارسهم إلى عمليات إدارية لاتتمشى مع اتجاهات العصر مما ينقص من قيمة العملية التعليمية.(هويدا أبو العيط،٢٠١٠)

ويعد التعليم الصناعي من الدعامات الهامة لتحقيق التقدم الاقتصادي في أي مجتمع، كما يعتبر من أهم مصادر القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في هذه المجتمعات، ومن هذا المنطلق تنبع أهمية تطوير التعليم الصناعي لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، وتلبية لاحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال إعداد الكوادر الصناعية من فنيين

ومدربين وعمال مهرة لإلحاقهم بسوق العمل بعد تزويدهم بالمعارف والمهارات والخبرات المرتبطة بالمهن التي تحتاجها قطاعات الصناعة المختلفة بالمجتمع.(محمود الخضرى،٢٠٠٥، ١٠).

وفي هذا السياق تعد مصر رؤية(٢٠٣٠) الخطة الاستراتيجية للدولة والتي انبثقت من الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠)، والتي اشتملت على العديد من الركائز التي توضح الرؤية المتكاملة لقضايا التعليم، والآمال المعقودة عليها للنهوض بالأمة، ومن هذه الركائز: تطوير تخصصات التعليم الفني الصناعي في ضوء متطلبات سوق العمل بما يتماشى مع الاتجاهات المعاصرة، بالإضافة إلى ركائز أخرى تختص بتطوير المناهج الدراسية، وتطوير نظم التقويم والامتحانات، وتوفير بيئة مدرسية مطورة وجاذبة مزودة، بالتقنيات المطلوبة لتحسين عمليات التعليم والتعلم، واكساب الطلاب الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة القائمة على قدرة التعلم المستمر، واكتساب قيم المواطنة الرقمية لتلبية احتياجات الطلاب التربوية والتعليمية.(طلعت إسماعيل،٢٠١٧، ٤٦).

مشكلة البحث

يعاني نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي من قصور واضح في تطبيق كلاً من الشفافية والمساءلة والمشاركة، والتي بدورها تؤثر سلباً على أداء المدارس الثانوية الفنية، مما يتطلب تطبيق أحد المفاهيم الإدارية التي يمكن أن تسهم في علاج هذا القصور.(ناصر أحمد،٢٠١٨،٩٦).

وبالرغم من أهمية التعليم الثانوي الفني الصناعي في الوقت الحاضر إلا أنه يعاني الكثير من المشكلات أهمها، ضعف مشاركة معلمي هذه المدارس في صنع القرارات الإدارية بها،

بالإضافة إلى ضعف الوعي الشعبي بأهمية المشاركة في تطوير إدارة مدارس هذا النوع من التعليم. (محمد السانوسى، ٢٠١٥،٢٢).

وأيضاً هناك قصوراً في تطبيق مبدأ المساءلة في مدارس التعليم الثانوي الصناعي بمصر، والذي ظهر في وجود العديد من صور الفساد الإداري بها، والتي من أهمها، تفشي ظاهرة الغش وتسريب الامتحانات ومحاباة بعض الطلاب والتمييز بينهم، وتهاون بعض المعلمين في آداء أدوارهم مما يؤدي إلى لجوء أولياء الأمور إلى الدروس الخصوصية باستمرار، وانتشار بعض الاتجاهات السلبية داخل المجتمع المدرسي كالتسيب وعدم الجدية في العمل، وضعف ارتباط التعليم الثانوي الفني الصناعي بمتطلبات الأقتصاد المصري ومؤسساته. (دعاء نبيل،٢٠١٦،٨).

كما أشارت إحدى الدراسات؛ إلى وجود قصور في تطبيق مبدأ المشاركة والشفافية والمسائلة في مدارس التعليم الفني الصناعي، ويتمثل ذلك في: ضعف مشاركة رجال الصناعة باعتبارهم أصحاب مصلحة ومستفيدين من خريجي مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي في إدارة هذه المدارس، وضعف مشاركة الجمعيات الأهلية باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدني في مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي، وضعف مشاركة المسئولين عن وضع خطط تنمية المجتمع المحلي عند وضع خطة المدارس الثانوية الصناعية، وضعف رغبة القيادات الإدارية بمدارس التعليم الثانوي الصناعي في تطبيق مبدأ المشاركة، وذلك بوضع اللوائح التي لاتسمح بإشراك أفراد المجتمع في صنع القرارات.(أحمد محمد،٢٠٠٩،٧٧).

وبناء على ما سبق، في ضوء تلك التحديات أصبح مطلب استحداث صيغ وأنماط تعليمية حديثة ضرورة ملحة في ظل ما تشهده المجتمعات من مستجدات طارئة يصعب على المؤسسات التعليمية مجابهتها بصيغها التعليمية التقليدية.

أسئلة البحث

يحاول البحث الحالي الإجابة عن الأسئلة التالية:

كيف يمكن تطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

١- ما الأسس النظرية لنظام التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر (دراسة وثائقية)؟

٢- ما المعالم الرئيسة لرؤية مصر ٢٠٣٠؟

٣- ما واقع تطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ في الأدبيات التربوية المصرية المعاصرة (دراسة وثائقية)؟

٤- ما التصور المقترح لتطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١- تحديد الأسس النظرية لنظام التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر.

٢- التعرف على أهم معالم رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣- الوقوف إلى واقع مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- التوصل إلى تصور مقترح لتطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث الحالي، فيما يلي:

أ- الأهمية النظرية:

١- يسهم البحث في زيادة وعي المسؤلين بوزارة التربية والتعليم بأهمية تطوير إدارة التعليم الثانوي الصناعي لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف هذا النوع من التعليم .

٢- يعد التعليم الفني الصناعي في دول العالم المصدر الرئيس لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة حرفيًا، والتي تؤدي دورًا مهمًا في تنمية البلاد.

ب- الأهمية التطبيقية:

١- يقدم البحث تصوراً مقترحاً قد يسهم في علاج بعض مشكلات التعليم الثانوي الصناعي من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- يسهم البحث في النهوض بالصناعة المصرية عن طريق النهوض بالتعليم الثانوي الصناعي الذي يلبي احتياجات الصناعة المصرية من العمالة المدربة في كافة التخصصات.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف واقع نظام التعليم الثانوي الصناعي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يعد هذا المنهج هو المنهج الملائم لطبيعة هذه البحث الحالي،

فالمنهج الوصفي هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.(بشير صالح،٢٠٠٠،٥٩).

مصطلحات البحث

* التعليم الثانوي الفني الصناعي Industrial Secondary Education :

يعرف بأنه "ذلك النوع من التعليم الفني النظامي في مستوى الدراسة الثانوية نظام الثلاث سنوات، والذي يعمل على إعداد الطلاب العمل في ميادين الصناعة والأنتاج بعد اكسابهم المهارات المهنية بطريقة علمية متكاملة تشمل الإعداد الثقافي والفني والمهاري بما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم".(رامي يوسف،٢٠٠٨، ١٠).

كما يعرف بأنه " ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية في أحد المجالات الصناعية– من خلال التدريب التطبيقى– الذى يمكنه من إتقان أداء عمله وتنفيذه على الوجه الأكمل. (محمد حسن، ٢٠٠٦،٣٤).

ويعرفه البحث إجرائياً بأنه ذلك النوع من التعليم الفني الذي يلتحق به خريجي مرحلة التعليم الأساسي لمدة ثلاث سنوات أو خمس سنوات بهدف إكسابهم مجموعة من المعارف النظرية والمهارات العملية التي تمكنهم من إتقان مجال معين من المجالات الصناعية المختلفة مما يؤدي إلى إمداد المجتمع باحتياجاته من الفنيين المهرة اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة.

* رؤية مصر ٢٠٣٠ Egypt Vision 2030

تعرف بأنها "خطة الإدارة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في كافة المجالات والتي تهدف لتحقيق ترتيب متقدم للاقتصاد المصري بنهاية عام٢٠٣٠ وفقا لمؤشرات التنافسية الدولية". (عصام عطية،٢٠٢١،١٣). وتعرف بأنها" التخطيط للمستقبل في التعليم والابتكار والمعرفة والبحث العلمي والعدالة الاجتماعية والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية والتنمية الاقتصادية والعمرانية، والثقافة والبيئة، والسياسة الداخلية والخارجية، والصحة، والتعامل مع التحديات المختلفة وتمكين مصر في البيئة الدولية".(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،٢٠١٦، ٩)

ويعرفها البحث إجرائياً بأنها مجموعة من السياسات والبرامج والعمليات المنظمة التي تساعد على تحديد وتطوير الوضع الراهن للمدراس الفنية الثانوية الصناعية داخلياً وخارجياً، وذلك من أجل الانتقال من الوضع الراهن إلى وضع أفضل مأمول في المستقبل.

الدراسات السابقة

يتطرق البحث الحالي لعرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة؛ فيما يلي:

أولاً: دراسات تتعلق بمحور التعليم الثانوي الفني الصناعي، فيما يلي:

– دراسة(فايزة سالم،٢٠١٤): بعنوان "تطوير أداء قيادات المدارس الثانوية الفنية الصناعية بمصر في ضوء الاستفادة من الخبرة الألمانية". هدفت إلى التعرف على الكفايات التربوية اللازم توافرها لدى قيادات المدارس الثانوية الفنية الصناعية بمصر، والتعرف على واقع أداء قيادات المدارس الفنية الصناعية بمصر، والتعرف على الخبرة الألمانية في تطوير أداء قيادات المدارس الفنية الصناعية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وأسلوب التحليل الرباعي SWOT Analysis، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، أهمها: ضعف امتلاك

قيادات المدارس الفنية الصناعية للكفايات التربوية والمهنية، وسيادة ثقافة المركزية وغياب المشاركة المجتمعية في المنظومة التعليمية، وضعف الاهتمام بربط التعليم الفني بالمجتمع واحتياجات التنمية الصناعية المستدامة.

– دراسة Rusten & Hermelin, 2017)): بعنوان " التعاون بين الصناعة والتعليم في مجال التعليم والتدريب المهني (VET) في المدارس الثانوية العليا في السويد والنرويج": هدفت إلى التعرف على التعاون بين الصناعة والتعليم في مجال التعليم والتدريب المهني (VET) في المدارس الثانوية العليا في السويد والنرويج، مع إيلاء اهتمام خاص للمبادرات، والتنظيم والإدارة التشغيلية، وجوانب القوة وآثار الانغلاق. تشمل دراسات الحالة مدرستين ثانويتين تقعان في مدن قائمة على التصنيع، وهي متشابهة في الحجم والهيكل الصناعي، ولديها نظام تعليمي مزدوج. يعتمد تصميم البحث على نهج متعدد الأساليب، بما في ذلك المقابلات ومصادر المعلومات الأخرى من المدارس والصناعة. أظهرت النتائج كيف أن الأهداف المشتركة لتحسين سمعة وجودة التعليم والتدريب المهني وتلبية احتياجات الصناعات للمهارات التي تشكلت في نموذجين تنظيميين متميزين. وتثير هذه النتائج مخاوف بشأن قوة هذا التعاون، حيث إن كيفية حدوث التغييرات في المواقف الاقتصادية للشركات قد تؤثر على قدرتها ودافعها للمشاركة في تدريب التعليم والتدريب المهني. استنتج المؤلفون أن الترتيبات قد حققت نجاحًا ولكنها قد تخلق حالة من الانغلاق فيما يتعلق بقدرة الشركات على إعادة هيكلة وتطوير مهارات جديدة لقطاعات جديدة.

ثانياً: دراسات تتعلق بمحور رؤية مصر ٢٠٣٠:

– دراسة(J.l&el al,2017) بعنوان "أفضل الممارسات في برنامج التعليم الفني لبناء قدرات الطلاب والتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرون". هدفت الدراسة إلى التعرف على

أفضل الممارسات في برنامج التعليم الفني لبناء قدرات الطلاب والتنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى: ضعف العلاقة بين المؤسسة التعليمية وسوق العمل، والافتقار إلى برامج عملية متقدمة تؤهل الخريجين لسوق العمل في القرن الواحد والعشرين، وحاجة المدرسة لتطبيق برامج تعليم مستدام.

– دراسة(جمال شفيق،٢٠١٩) بعنوان "برنامج مقترح وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ لإعداد العامل المهني تخصص الزخرفة والإعلان بالمدارس المهنية الثانوية". هدفت إلى الكشف عن التحديات التى تواجه برنامج إعداد العامل المهني في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ المتعلقة بالتعليم المهني، وطبقت الاستبانة، وبطاقة المقابلة على المعلمين والموجهين بالتخصص، وبعض العاملين بسوق العمل لجمع معلومات حول إعادة هيكلة التخصص، وحصر المشكلات والمعوقات التي تواجهه. وتوصلت الدراسة إلى: وضع تصور مقترح لإعداد العامل المهني تخصص زخرفة وإعلان، وتحديد مشكلات وركائز التعليم المهني برؤية مصر ٢٠٣٠.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح مما سبق؛ بعد عرض الدراسات– العربية والأجنبية – التي تناولت التعليم الثانوي الفني الصناعي يرى الباحث أن هذه الدراسات تتشابه مع البحث الحالي في الهدف الرئيسى لها وهو تناولها لموضوع التعليم الثانوي الفني الصناعي وكيفية تطويره، بالإضافة إلى أن معظم هذه الدراسات استخدمت المنهج الوصفي وهو نفس منهج البحث الحالي، ولكن البحث الحالي يختلف في تناوله الأسلوب المستخدم في التطوير وهو رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك يختلف البحث الحالي في الوصول لتصور مقترح لتطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي.

المحور الأول: الأسس النظرية لنظام التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر(دراسة وثائقية)

تتمثل الأسس النظرية لنظام التعليم الثانوي الفني الصناعي من حيث؛ التطور التاريخي، وفلسفته، وأهدافه، وأهميته، فيما يلي:

أ) التطور التاريخي لنظام التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر:

تعود جذور نشأة التعليم الفني الصناعي في مصر إلى القدماء المصريين، حيث شهد هذا النوع من التعليم عبر عصوره المختلفة مراحل ازدهار واضمحلال في مفهومه ونوعيته وأساليبه، وللتعليم الفني تاريخ طويل بدأه الإنسان بصنع أدواته الشخصية وأسلحته، ثم عمد كل جيل إلى نقل معلوماته ومعارفه ومهاراته وصناعته إلى الأجيال الناشئة.(محمد سيف وسليمان نسيم،٢٠٠٨،٦٧).

وتعد مصر من أوائل الدول التي ظهر فيها التعليم الفني الصناعي، ولكن كانت مكانته متدنية لإرتباطة بالعمل اليدوي، حيث كان يمثل انعكاساً للمجتمع الطبقى في أوروبا، والتي كانت سائدة حتى نهاية القرن التاسع عشر، والتي قسمت المجتمع لطبقتين الأولى طبقة الصفوة والثانية طبقة الكثرة، فطبقة الصفوة لهم الحق في التعليم والسلطة، أما طبقة الكثرة فكانوا من أبناء العمال، فكان هذا النوع من التعليم مقصوراً على أولاد الفقراء والمتأخرين دراسياً، ويمكن تقسيم التعليم الفني الصناعي والمهني في مصر إلى ثلاث مراحل هي؛ عصر ما قبل محمد علي، وعصر محمد علي، وعصر ما بعد محمد علي، أما عصر ما قبل محمد علي فقد تميز بنمو وازدهار الحركة الصناعية والتجارية والزراعية فى مصر، وعلى الرغم من ذلك لم يشترط لتعليم المواطنيين هذه الصناعات والحرف أن تقدم في مؤسسات تعليمية متخصصة، ولا يعني عدم وجود مؤسسات تعليمية متخصصة للتعليم الفني الصناعي لتعليم التلاميذ تعليماً

فنياً في ذلك الحين التقليل من قيمة النهضة الصناعية والتجارية والزراعية في مصر، وفي تلك الأحيان كانت مصر وغيرها من البلدان تبحث عن الاستقرار السياسى، فاستغلت أوروبا ذلك فوجهت عنايتها إلى التدريب والتعليم بشكل نظامي مباشر، وفي العهد العثماني كان العثمانيون على إتصال وثيق بالتطورات المختلفة التي حدثت في أوروبا. (سعيد الدقميري، ٢٠١١، ٢٠).

ب) فلسفة التعليم الثانوي الفني الصناعي

تبني فلسفة التعليم الفني بشكل عام والتعليم الصناعي بشكل خاص على أساس ديمقراطية التعليم وإنه حق لكل المواطنين ومجاني، وكل طالب يجب أن يوجه للتخصص والمجال المناسب لقدراته واستعداداته حتي يبدع ويطور مجتمعه بشكل شامل ومستم، كما تقوم على فتح قنوات الاتصال بين مختلف أنواع التعليم الثانوي الفني والعام، وبين التعليم الثانوي الصناعي والتعليم العالي، كما تقوم على تأسيس شراكة استراتيجية بين التعليم الثانوي الصناعي وبين مختلف المؤسسات التعليمية والصناعية والتجارية؛ بما يلبي احتياجات الاقتصاد القومي ومتطلبات سوق العمل وتعتمد هذه الشراكة على مشاركة رجال الصناعة وأرباب العمل في تحديد أهداف وغايات التعليم الثانوي الصناعي.(عمرو مصطفي،٢٠١٥، ٢٤).

ويجب لأي فلسفة للتعليم الثانوي الفني الصناعي إلا تهمل تأسيس بيئة تشجع الإبداع والتفكير الناقد والقدرة على تقويم وجهات النظر إلى قائمة على التخصصات المتعددة، وإن نجاح الإصلاحات التعليمية المستقبلية مرهون بقدرتها على إعداد التلاميذ للنجاح في المستقبل، واكسابهم لقدرات مثل: الإبداع، والابتكار، بالإضافة إلى المعرفة القائمة، وتعتبر هذه القدرات هي أكثر مهارات القوى العاملة قيمة. (Landford, el al,2015).

ج) أهداف التعليم الثانوي الفني الصناعي

يهدف التعليم الثانوي الفني الصناعي بشكل عام إلى تكوين الدارس ثقافياً وعلمياً وقومياً بقصد إعداد المواطن المصري المؤمن بحريته وبقيم الخير، والحق، والإنسانية وتزويده بالقدر المناسب من الدراسات النظرية والتطبيقية والعلمية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه، وأنه حق للجميع مما يساعد على التنمية والازدهار الاقتصادي والصناعي.(محمد متولي،٢٠٠٥،١٣٤).

كما حددت أهداف التعليم الثانوي الفني الصناعي في النقاط الآتية:(عادل سيد،٢٠٠٩،٥٩).

١- إعداد جيل جديد من الشباب يقدر العمل ويمجده من أجل حياة أفضل.

٢- إعداد القوى العاملة اللازمة لمشروعات التنمية لزيادة الانتاج.

٣- بالإضافة إلى تزويد السوق بفنيين على درجة عالية من الثقافة العامة والفنية التى تمكنهم من تنفيذ المشروعات الصناعية.

٤- تدريب الطلاب على خدمة البيئة في جميع المجالات بما يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم، وتحقيق التمية الشاملة (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية).

٥- إقامة المجتمع المنتج.

٦- إكساب الطلاب المهارات والخبرات النظرية والتطبيقية لمساعدتهم على المشاركة في الحياة العامة.

د) أهمية التعليم الثانوي الفنى الصناعى

يمكن تحديد أهمية التعليم الفني في مصر، فيما يلي: (ضحي فتحي،٢٠١٩).

أ- التعليم الفني الصناعي في العالم كله سبب في تقدم أي دولة، ولكن مصر خاصة تتميز بالاهمية القصوى لاحتياجها الاساسي لمثل هذه المهن حيث أنها أساسًا دولة زراعية منذ حضارتها الفرعونية القديمة وصناعية وتجارية على مر العصور، والتي كانت السبب في ازدهارها وتقدمها وجعلها الأولى وسط كل الشعوب، وكل هذا التقدم نابع من التعليم الفني الصناعي.

ب- يُمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري، فهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالى ٢٠%، بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

ج- شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً متدرجاً في إجمالي الصادرات الصناعية المصرية، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من ١٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، لتصل إلى ٢٦,١١ مليار دولار عام ٢٠١٤، منها ١٢.٥ مليار دولار من منتجات الوقود والزيوت المعدنية و٢.٨ مليار دولار من السلع كاملة التصنيع.

د- قد بلغت مساهمة القطاع الفني الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو ٥٠ مليار دولار، ساهم القطاع الخاص بنسبة ٨١.٣% والقطاع العام بنسبة ١٨.٧%.

ويتضح مما سبق؛ أن التعليم الفني الصناعي هو أحد الركائز الأساسية لإعداد العمالة الفنية الماهرة، والتي تحتاجها خطط التنمية والتطوير، فإن ازدهار هذا التعليم هو المدخل لعصر التكنولوجيا العملية المهنية، وذلك يؤكد على ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني الصناعي،

وتطوير أنماطه وبرامجه وآليات تنفيذه بما يواكب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهو الطريق لاكتساب الخبرات العلمية اللازمة للحياة العملية وسوق العمل، وهو الرافد الذي يمد الدولة بخريجين متخصصين فى المجالات المهنية التي يحتاجها القطاع الصناعي والزراعي والتجاري، وبتطوير التعليم الصناعي والتدريب المهني وربطه بسوق العمل والانتاج، يمكن أن يستعيد القطاع الفني الصناعي عرشه، وينعكس ذلك إيجابياً على القطاعات الأخرى المرتبطة به، وهناك استراتيجيات موضوعة للارتقاء بمنظومة التعليم الفني الصناعي.

المحور الثاني: المعالم الرئيسة لرؤية مصر ٢٠٣٠

تتمثل أهم معالم رؤية مصر ٢٠٣٠من حيث؛ مبررات إعدادها، وأهدافها، ومراحلها، وأبعادها، فيما يلي:

أ) مبررات إعداد رؤية مصر ٢٠٣٠

جاءت فكرة رؤية مصر ٢٠٣٠ مواكبة للتغيرات العالمية والإقليمية، وتلبية لتحقيق رؤية العالم للتنمية المستدامة٢٠٣٠، والذي فرض على الدول ضرورة التحرك لتحقيقها بناء على رؤى وخطط محلية تتناسب مع الظروف المجتمعية لكل دولة، وركزت الرؤية على أهداف التنمية المستدامة، والمعروفة رسمياً باسم تحويل عالمنا؛ جدول اعمال٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وهي عبارة عن مجموعة من١٧هدفاً و ١٦٩ غاية وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، وإدرجت في خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠.((UNESCO,2017,4.

وهناك مبررات أخرى لبناء وصياغة رؤية مصر ٢٠٣٠، فيما يلي:(الظاهر وقطيط،٢٠١٨، ٧٣).

١- مساعد القيادة السياسية في التخطيط السليم للمستقبل في ضوء المتغيرات الدولية والاتجاهات العالمية، مع إمكانية المتابعة وتصحيح المسار باستمرار.

٢- مواكبة التطورات ووضع أفضل السب للتعامل معها استناداً إلى المعرفة والإبداع بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته وتحقيق الغايات التنموية المنشودة والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة.

٣- التعرف على امكانات مصر الحقيقة، وتحديد المسار الأمثل للتنمية مع التركيز على تحقيق الميزة التنافسية.

٤- وجود إطار عام ومشترك لتوجه الدولة ذات أهداف مستقبلية واضحة ومحددة.

٥- إعداد خارطة طريق واضحة المعالم لتسير بمصر نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية بما يمكن المكونات البشرية والمادية للدولة من السير مستقبلاً وفق خطوات مدروسة.

ب) أهداف رؤية مصر (٢٠٣٠)

يتمثل الهدف الرئيسي في أن تكون مصر بحلول عام٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع، وتستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافس الأسواق، وجودة الحياة.(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،٢٠١٦، ٩).

كما تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠؛ صياغة وتطوير رؤية لتنمية مصر حتى عام٢٠٣٠، لتكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة، ورفع الميزة التنافسية، والعمل على إعادة إحياء دور مصر التاريخي في ريادة الاقليم وعلى توفير حياة كريمة للمواطنين، والاعتماد في إعداد الاستراتيجية على منهجية التخطيط الاستراتيجي طويل المدى والتخطيط بالمشاركة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والخبراء والأكاديميين، وإتاحة التعليم الفني للجميع دون تمييز، وتحسين جودة نظام التعليم الفني، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني. (عاشور،٢٠١٧،٥٦١).

ج) مراحل إعداد رؤية مصر ٢٠٣٠:

مر إعداد رؤية مصر ٢٠٣٠ بأربع مراحل، ويمكن توضيح المراحل والإجراءات التي تم تنفيذها خلال كل مرحلة، فيما يلي: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،٢٠١٦،١١).

١- المرحلة التحضيرية: تحليل الوضع الراهن ودراسة الاستراتيجيات والرؤى التي أعدها المجتمع المدني والقطاع الخاص، والاستراتيجيات الدولية، وتحليل التحديات التي تواجه مصر في الحاضر والمستقبل، والإطلاع على التحديات الدولية.

٢- مرحلة إعداد التوجهات الرئيسة: تحديد التوجهات الرئيسة للاستراتيجية، ووضع الهيكل الرئيسي للاستراتيجية والمحاور التي تضمنتها، وصياغة الرؤى والغايات والأهداف الفرعية للمحاور.

٣- مرحلة اختيار السياسات والبرامج ذات الأولوية: تحويل الأهداف الفرعية للمحاور المختلفة إلى سياسات وبرامج ومشروعات ذات أولوية، والتأكد من ترابط المحاور بعضها ببعض في

إطار متكامل وشامل للتنمية المستدامة، ومراجعة مؤشرات الأداء التي تقيس التقدم نحو تحقيق كافة الأهداف الاستراتيجية، وتحديد المستهدفات الكمية لهذه المؤشرات.

٤- مرحلة إعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي: إعداد وثيقة الاستراتيجية ومراجعتها مع كافة الأطراف المعنية، وإعداد خطة للتواصل المجتمعي للإعلان عن بدء تنفيذ الاستراتيجية، وتنظيم مؤتمر تحت رعاية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وبمشاركة كافة شركاء التنمية للإعلان عن الاستراتيجية.

د) أبعاد ومحاور رؤية مصر ٢٠٣٠

ركزت رؤية مصر على ثلاثة أبعاد رئيسة ومحاورها، فيما يلي: (عبد القادر،٢٠٢٠،٤٦٧-٤٦٨):

أ- البعد الأول: البعد الاقتصادي، واشتمل على المحاور التالية:

١- محور التنمية الاقتصادية: استهدف أن يكون الاقتصاد المصري بحلول عام٢٠٣٠ اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو إحتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون له دور فاعل في الاقتصاد العالمي، قادر على التكيف مع المستجدات العالمية، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج للأفراد.

٢- محور الطاقة: استهدف أن قطاع الطاقة بحلول عام٢٠٣٠ قادراً على تلبية متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة من مصادرها المتنوعة، مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة والغدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المستجدات المحلية والعالمية في مجال الطاقة.

٣- محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي: استهدف أن تكون مصر بحلول عام٢٠٣٠ مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

٤- محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: استهدف أن يصبح الجهاز الإداري بحلول عام٢٠٣٠ جهاز كفء وفعال، ويحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، ويخضع للمساءلة والمحاسبية، ويعلى من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

ب- البعد الثاني: البعد الاجتماعي، واشتمل المحاور التالية:

١- محور العدالة الاجتماعية: استهدف بحلول عام٢٠٣٠ بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبأعلى درجة من الإندماج المجتمعي، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويقوم على التوازن بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

٢- محور الصحة: استهدف حتى عام٢٠٣٠ أن يتمتع كافة المواطنين بالحق في حياة صحية سليمة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التميز، وأن تكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية على المستويين العربي والإفريقي.

٣- محور التعليم والتدريب: استهدف حتى عام٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي كفء وعادل ومستدام ومرن، وان يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً

فـي بنـاء الشخصـية المتكاملـة لمـواطن معتـز بنفسـه ومسـتنير ومبـدع ومسـئول؛ ويحتـرم الاختلاف، وفخور بوطنه، وشغوف ببناء مستقبله وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

٤- محور الثقافة: استهدف بحلول عام٢٠٣٠ بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز، كما يستهدف تمكين الفرد من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة والتفاعل مع معطيات العصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري، وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة، على أن تكون الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياُ.

ج- البعد الثالث: البعد البيئي: واشتمل على محورى البيئة والتنمية العمرانية، واستهدف تحقيق أمن الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لها، والعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، وأن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وموقعها المتميز قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم.

ويتضح مما سبق؛ من عرض لأهم معالم رؤية مصر ٢٠٣٠ نجد أنها تحمل ملامح مستقبل مشرق لمصر، وتخطط لتنفيذه من خلال التركيز على التعليم الذي يؤدي الدور الأساسي في هذه الرؤية لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، فالتعليم هو عماد التنمية البشرية الذي تستند إليه الرؤية المصرية، كما أنها إطاراً منظماً لكل الخطط التنموية حتى عام٢٠٣٠ وتستهدف بناء مسيرة طموحة للتنمية المستدامة حتى يتقدم المجتمع ويزدهر، وتشمل الجوانب الثلاثة الرئيسة للتنمية المستدامة(الاقتصادية- الاجتماعية- البيئية).

المحور الثالث: واقع نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ في الأدبيات التربوية المصرية المعاصرة(دراسة وثائقية)

تسعى الدولة المصرية جاهدة لتحسين وتطوير التعليم الفني الصناعي واللحاق بالتطورات والتغيرات المتسارعة في ذلك النوع من التعليم والاستثمار فيه، لما يوفره من قوى عاملة مدربة تعمل على تلبية احتياجات السوق ومتطلباته، لذا تعمل الدولة على تحسين الكفاية الخارجية للتعليم الثانوي الفني الصناعي، وتبذل جهود لتحقيق الكفاية الخارجية لهذا النوع من التعليم، ومن تلك الجهود:

١- برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني- المرحلة الثانية (TVET II):

وهو مشروع ممول من الحكومة المصرية والإتحاد الأوروبي بهدف تحسين وتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، بما يلبي الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية، خاصة توظيف الشباب وزيادة التنافسية بما يتماشى مع تنمية الدولة فى الحاضر والمستقبل، كما يسعى البرنامج إلى تحسين صورة التعليم الفنى والتدريب المهنى في المجتمع، ويتضمن البرنامج ثلاث مكونات، هي: (برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني،٢٠٢٠).

أ- المكون الأول: تحسين حوكمة نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر: يهدف إلى الحوكمة الجيدة لنظام التعليم الفني والتدريب المهني والأداء المترابط والمتكامل للنظام من خلال القيادة الواضحة والمشاركة والشراكات والشفافية؛ من خلال تحسين التنسيق والقيادة الخاص بنظام التعليم الفني والتدريب المهني.

ب- المكون الثاني: تطوير الجودة والموضوعات ذات الصلة بنظام التعليم الفني والتدريب المهني: يهدف إلى تحسين جودة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لتلبية احتياجات

سوق العمل من المهارات ومتطلبات القطاعات الاقتصادية بشكل افضل من خلال: مراجعة وتطوير مخرجات المدارس الثانوية الفنية طبقاً لإحتياجات سوق العمل، وتحسين وتطوير المناهج الموجودة بالقطاعات المستهدفة ومراكز التدريب المهنية طبقًا لاحتياجات سوق العمل.

ج- المكون الثالث: الانتقال لسوق العمل(التوظيف): يهدف إلى زيادة فرص توظيف خريجي التعليم الفني، وتوفير عمالة فنية مؤهلة ومدربة مع الأهتمام بقطاع السياحة، ويتكون من ثلاث وحدات؛ وهي التوجيه والإرشاد المهني، ومعلومات سوق العمل وتنمية المهارات بالقطاعات الاقتصادية المستهدفة، من خلال: تطوير وتفعيل خدمات التوجيه والإرشاد الوظيفي بمدارس ومعاهد التعليم الفني.

٢- مشروع التعليم والتدريب المزدوج (مبادرة مبارك-كولMKI-DS):

بدأ الإعلان عن المشروع في بداية التسعينات، وبالتحديد عام ١٩٩٣، وكان يهدف إلى نقل التجربة الألمانية إلى مصر عن طريق تدشين ما أطلق عليه وقتها "مبارك كول"، نسبة إلى الرئيس الأسبق مبارك والمستشار الألماني" هلموت كول"، وتميز المشروع بالجمع بين الدراسة النظرية في المدرسة، والتدريب العملي فى المصانع، حيث كان يقضي الطلاب أربعة أيام أسبوعيا في المصنع، لتطوير مهاراتهم العملية والفنية، ويقضون يومين في المدرسة لدراسة المواد النظرية، بهدف توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة على أسس علمية، وتوفير فرص عمل جيدة للشباب في المصانع. (أحمد جمال،٢٠١٥).

واتجهت مصر في الآونة الأخيرة منذ عام ١٩٩٢ بمشروع التعليم المزدوج (مشروع مبارك كول) الذي اعتمدت الدراسة فيه على أساس أن تكون الدراسة نظرية لمدة يومين في المدرسة

الثانوية الفنية أربعة أيام للتدريب في أحد المصانع والشركات أو المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتستمر الدراسة في هذا النظام لمدة ثلاث سنوات ليحصل بعدها الخريج على دبلوم التعليم الفني طبقا للنظام المزدوج وشهادة من الجهة المشرفة على التدريب العملي، وبالرغم من ذلك فإن مصر تعاني من نقص العمالة الماهرة وشبه الماهرة حيث أن جودة التدريب تكون ضعيفة للغاية وأن متوسط إنتاجية العامل أقل من متوسط إنتاجية العامل في بلدان أخرى، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم وجود نظام تعليمي يتيح التدريب الضروري في إطار براج التعليم والتدريب الفني والمهني، وذلك يستدعينا إلى دراسة الوضع التفصيلي للتعليم الفني على مستوى محافظات الجمهورية، ومدى التوزيع الأمثل لمدارس الثانوي الفني، وحجم الطلاب بالنسبة لمستوى التعليم في مصر، وقد سبق أن تناولت الدراسة في الجزء السابق موقف التعليم ما قبل الجامعي في مصر خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١.(ألبرت سيف،٢٠١٤،٤٢).

ولقد تم إدخال نظام التعليم المزدوج (مبارك. كول MKI–DS) في ١٩٩٤ لتوفير بديل عن المدارس الثانوية العامة والمدارس الفنية التقليدية، حيث كان هناك ما يقرب من ثلثي طلاب التعليم الثانوي أو حوالي ١.٨ مليون شاب يدرسون في مدارس ثانوية فنية، وفي استعراض للبنك الدولي حول قطاع التعليم، وجد أن التعليم الفني منخفض الجودة والأهمية مع مردوده الضعيف في سوق العمل، فقد كانت هذه المدارس تفتقر للتمويل الكافي، وتعاني من المناهج والمعدات المتأخرة، وتركز على التعليم النظري من قبل المدرسين ذوي التدريب والخبرة الصناعية غير الكافية ممن كانوا يعملون في مناخ من انعدام الثقة العام بين أصحاب العمل، وقدمت مبادرة MKI–DS بإشراكها القطاع الخاص ووعدها بتقديم تحسينات في جودة، وفي أهمية التدريب فرصة لاختبار منهج مختلف لإعداد الشباب لسوق العمل.(أرفيل فان،٢٠١٠،٧).

٣- برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتطوير القوى العاملة وتعزيز المهارات (WISE):

سعى هذا المشروع إلى تطوير النموذج المؤسسي لوحدات الانتقال لسوق العمل، وبمكوناتها الست(التوظيف- معلومات سوق العمل- التدريب وتنمية المهارات- ريادة الأعمال والابتكار- الإرشاد والتوجيه المهني- الصحة والسلامة المهنية)، وقد استطاع هذا النموذج المؤسسي من خلال مكون التوظيف بالوحدات المدرسية من توفير فرص عمل لعدد ٢٢١٠ من خريجي التعليم الفني في الفترة من سبتمبر ٢٠١٦ حتى نهاية أبريل ٢٠١٧، وتوفير فرص تدريب على رأس العمل بأجر لعدد ٢٠٤١ في نفس الفترة، كما وصلت نسبة من تم تدريبهم من العاملين من خلال مكون التدريب، وتنمية المهارات داخل المدارس المدعومة من المشروع إلى ٦٠%من العدد الإجمالي للمعلمين بالمدرسة. (وزارة التربية والتعليم الفني،٢٠١٤،١٥).

٤- برنامج التطوير المؤسسي للتعليم الفني :

يحتوي هذا البرنامج على مجموعة من العناصر، تتمثل في: إعادة صياغة الأهداف الخاصة بالتعليم الصناعي في مرحلة التعليم قبل الجامعي بما يتماشى مع ما وصلنا إليه من بنية تكنولوجية ومعلوماتية جيدة، ومع وضع المنافسة الدولية في هذا المجال في الاعتبار، ودمج التخصصات المتشابهة في مدارس التعليم الصناعي، واستحداث تخصصات جديدة تتماشى مع طبيعة كل محافظة ومواردها الطبيعية ومجالات الاستثمار بها، وإعادة النظر في أسلوب اختيار مديري مدارس التعليم الفني، والاعتماد على الكفاءة، والبعد عن نظام الأقدمية الذي يأتي بقيادات محبطة وغير قابلة للتحديث والتجديد على أن يتم اختيار قيادات تحقق رؤية

المدرسة ورسالتها، والتعامل بكفاءة مع المتغيرات الحادثة، وتحقق العدالة بين العاملين بالمدرسة، وتنمي قيادات صاعدة، وتوفر فرصة الإدارة الذاتية للطلاب والمعلمين. (ليلى إسماعيل،٢٠١٢، ٧١).

٥- برنامج تطوير البنية الأساسية (الأجهزة والمعدات):

يعد برنامج تطوير البنية الأساسية لمدارس التعليم الفني من البرامج ذات الأولوية في إصلاح منظومة التعليم الفني بمدارس المحافظة، لأن البنية الأساسية وما تضمه من أجهزة ومعدات ومعامل وتجهيزات تعد بمثابة العمود الفقري لمدارس التعليم الفني، حيث إن المهارات الفنية للطلاب وكفاءتهم التدريبية تعتمد بصفة أساسية على ما تحتويه المدرسة من أجهزة ومعدات ومعامل، ومدى صلاحيتها وتمشيها مع التقدم التكنولوجي لإنتاجها ولرفع كفاءة البنية الأساسية بالمدارس، وإعادة النظر في توزيع الأجهزة والمعدات على المدارس الفنية الصناعية بما يتناسب مع إعداد الطلاب واحتياجاتهم في كل مدرسة، والمطالبة بزيادة عدد الأجهزة والمعدات المتطورة بالمدارس الصناعية والزراعية والفندقية بما يتماشى مع تكنولوجيا تلك المعدات، والعمل على استحداث تخصصات جديدة تتماشى مع طبيعة البيئة. (ليلى إسماعيل،٢٠١٢، ٧٥).

وعلى الرغم من تلك الجهود؛ إلا أن التعليم الفني عامة والتعليم الصناعي خاصة يعاني من العديد من المشكلات والمعوقات التى يمكن أن تعيق تحقيق أهدافه، ويمكن تحديد هذه المشكلات التي ترتبط بالجانب الاجتماعي والأسري للطالب، وتتمثل في: تدني نظرة المجتمع الفني بوجه عام، وإنخفاض المستوى المعيشي والإجتماعي للطالب، ومحدودية النظرة المستقبلية للتعليم الفني، وتخطيط وتنفيذ وإدارة مشروع صناعي صغير، وبالنظر إلى هذه المواصفات نجد أنها تتكامل، وتشمل جميع جوانب الشخصية المختلفة سواء المعرفية أو

المهارية أو الوجدانية، وبالتالي فإن هذه المواصفات إذا توفرت فى خريجي المؤسسات التعليمية الصناعية تفرز لنا شخصية متكاملة يكون لديها القدرة على مواجهة التحديات ومواكبة كل ما هو جديد في التخصصات الصناعية المختلفة. (أحمد جمعه،٢٠١٤،٩٣).

وكذلك زيادة أعداد الطلاب المقبولين بالتعليم الفني بما لا يتيح الفرص الكافية للتدريب التطبيقي والمعملي لإدراك الجوانب التكنولوجية فى المقررات الفنية النظرية، والذي يتطلب أعداد صغيرة تتناسب مع متطلبات الممارسة العملية، وانخفاض مستوى الطلاب الملتحقين بالتعليم الفني، والقصور الشديد فى تجهيزات الورش والتي لا تتناسب مع التطور التكنولوجي في المجالات الصناعية في هذا العصر، وتدريس الجانب النظري بطريقة منفصلة عن الجانب العملي، وعدم الربط بينهما، وعدم إعداد معلم التعليم الصناعي إعدادًا جيدًا خلال برامج التعلم بكليات التربية وكليات التعليم الصناعي، واتباع الأساليب التقليدية في التدريس والتي تفقر إلى التفاعل النشط للطالب ومخاطبة أكثر قدراته، فالآمر لا يقبل التراجع عن استخدام الأساليب والطرق التكنولوجية الحديثة، وتطوير نظم المعلومات واتباع الأساليب والوسائل الحديثة في التدريس. (مصطفى عبد الخالق،٢٠١٠،٤٦٨).

كما تعود الكثير من الصعوبات التي تواجه المدارس الفنية الصناعية إلى ما تعانيه إدارة منظومة التعليم الصناعي من بيروقراطية وسيطرة وزارة التربية والتعليم، وهيمنتها على التعليم الصناعي، وعلى مستوى الإدارة المدرسية، فالمتتبع لواقعها يلحظ ما تعانيه من تحديات تنظيمية داخلية تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، إضافة إلى افتقاد معظم قيادات المدارس الصناعية للكفايات التربوية والمهنية، ونتيجة افتقار نظم الاختيار والتدريب إلى فلسفة واضحة. (محمود أبو النور،٢٠٠٨،٣٣).

ويعاني التعليم الصناعي من ضعف الميزانية المخصصة لتجهيز المدارس الفنية الصناعية ومراكز التدريب بالمعامل والورش المدرسية، والمعدات اللازمة التي تخدم المناهج والبرامج بما يحقق متطلبات سوق العمل ويساير التطور التكنولوجي، وتمثل الموارد المالية التي تتيحها الموازنة العامة للدولة المسئول الرئيس عن تمويل التعليم الفني الصناعي في مصر والاستثمار فيه، وتوفير ما يلزم البنية التحتية للتعليم الصناعي من مباني مستلزمات وتجهيزات تعليمية.(نبيل عبد الخالق،٢٠٠١،٩٢).

وهناك صعوبات تحيط بمناهج وتخصصات التعليم الصناعي، ومنها: افتقاده إلى البرامج والمناهج الدراسية التي ترتبط بمتطلبات سوق العمل والأهداف التنموية، وجمودها وتخلفها عن مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية والاقتصادية، والاتجاهات الحديثة، إضافة إلى افتقار الرؤية الشاملة في تجديد المناهج التعليمية، والاتجاه فى عملية التحديث إلى خلط أجزاء من مناهج دولية غير متجانسة، مع غياب الاهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج، من خلال رؤية نقدية لعمليات التطوير القائمة، والنظرة المستقبلية التي يمكن تبنيها.(خالد جودة،٢٠٠٧،٩٥٢).

ويتضح مما سبق؛ أن التعليم الفني الصناعي بشكل خاص هو المصدر الأساسي لدعم المجتمع بقوى عاملة محصنة بمهارات خاصة تتفق واحتياجات العصر، وقدرات تتجاوب مع التطور المتسارع فى التكنولوجيا؛ لذلك أصبح للتعليم الفني دور محوري في دفع مسيرة التنمية باعتباره الطاقة المحركة لعجلة الإنتاج، والانطلاق نحو صناعة مستقبل أكثر إشراقا يستوعب الإجيال القادمة ويحولها إلى طاقات خلاقة داعمة للاقتصاد القومي؛ لذلك لابد من تكثيف جهود الدولة حول تطوير التعليم الفني الصناعي بما يتناسب مع متطلبات العصر الحالي.

المحور الرابع: تصور مقترح لتطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر

مما سبق، وفي ضوء الجانب النظري لنظام التعليم الثانوي الفني الصناعي، وما تم تناوله بشأن رؤية مصر ٢٠٣٠، يمكن للباحث وضع تصور مقترح لتطوير مكونات نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي على ضوء مصر ٢٠٣٠، من خلال:

أ(أهداف التصور المقترح

١- تقديم بعض الرؤى المقترحة حول الأساليب الملائمة لتطوير مكونات نظام الثانوية الفنية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠(الأهداف التربوية، المناهج والمقررات الدراسية، طرق التدريس، والمعلم، معالجة القضايا التربوية المعاصرة، وتقويم الطلاب).

٢- تطوير نظام التعليم الثانوي الفني في مصر من خلال إدخال بعض التجديدات التربوية على كافة عناصر النظام ومكوناته.

٣- تقديم إطار تطبيقي تفصيلي ومتكامل لتطوير نظام الثانوية الفنية في ضوء مصر ٢٠٣٠.

٤- بناء منظومة متكاملة من الأهداف التربوية لنظام الثانوية الفنية بحيث تكون موجهة لكافة عمليات التطوير بالمدارس، وكذلك التجديدات التربوية التي يمكن إدخالها عليها.

٥- توفير المناخ العلمي المناسب لتطوير نظام التعليم الفني الصناعي، وبناء قدرات العاملين، والإدارة المدرسية، واكسابهم القدرة على المشاركة في التجديد التربوي في طرق التدريس والمناهج الدراسية.

٦- نشر ثقافة رؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق الشمول والتكامل بين تطوير المجالات المختلفة لمنظومة التعليم الفني.

٧- الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال تطوير نظام الثانوية الفنية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

ب(المنطلقات الفكرية والمنهجية للتصور المقترح

١- أهمية تطوير نظام الثانوية الفنية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء ما كشفت عنه أدبيات البحث التربوي.

٢- يعد التعليم الفني في حاجة ماسة إلى تجديد شامل، حتى يصبح النظام قادراً على التفاعل مع العصر الحالي بمتغيراته المعرفية والتكنولوجية السريعة.

٣- مواكبة التوجهات الاستراتيجية للتعليم المصري بوجه عام، والتعليم الفني الصناعي بوجه خاص، وماجاء بالخطط الاستراتيجية المتتالية لوزارة التربية والتعليم للوصول إلى جودة الأداء التعليمي.

٤- التحديات العالمية والمحلية التي تواجه التعليم الفني الصناعي وتؤثر على كيفية جودته، وإمكانية تحديث عناصره كمنظومة تربوية.

٥- تساعد رؤية مصر ٢٠٣٠ في تحقيق مستوى متميز من الكفاءة والفعالية في الأهداف التربوية، والمناهج الدراسية وطرق التدريس، ومعالجة القضايا التربوية المعاصرة، وتقويم الطلاب.

٦- يحتاج تطوير نظام الثانوية الفنية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تعديل اللوائح والقوانين والإجراءات لتيسير العمل، وتلبية متطلبات التكيف معها.

٧- أنه لكي يحدث تجديد شامل لمرحلة التعليم الفني فلابد من الاهتمام بكافة جوانب وأبعاد ومكونات العملية التعليمية بهذه المرحلة.

٨- مساندة ودعم وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم الفني الصناعي، انطلاقاً من أن التجديدات التربوية التي يتم إدخالها على منظومة التعليم الفني تسير في تطوير المعارف والمهارات لدى الطلاب، وكذلك القدرات المهنية لدى العاملين وإدارة المدرسة.

٩- أن استخدام رؤية مصر ٢٠٣٠ في تطوير التعليم الفني الصناعي قد أصبح أمراً ضرورياً وشرطاً لازماً لتحسين العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

١٠- أن تطوير نظام الثانوية الفنية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ يتطلب إحداث تعديلات وتغييرات في اتجاهات وسلوكيات الإدارة المدرسية والعاملين والمعلمين بما يتفق مع مهامهم الوظيفية.

ج(مرتكزات بناء التصور المقترح

١- نشر ثقافة رؤية مصر ٢٠٣٠، والعمل على تغيير الاتجاهات السلبية نحو عملية تطوير نظام الثانوية الفنية، ومعالجة المشكلات والعوامل التي تتسبب في زيادة مقاومة المجتمع المصري لرؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- وضوح الرؤية والفهم المشترك لمعنى رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث إن التحليل يوضح كل القضايا التي تلتبس على المعنيين بالتجديد، فيساعده على فهم خطوات التجديد خطوة بخطوة.

٣- تهيئة واعادة هيكلة البنية التنظيمية للمدارس الثانوية لعمليات رؤية مصر ٢٠٣٠، والتحول إلى الهياكل المرنة، حيث تساعد في تيسير عمليات التجديد التربوي.

٤- الاختيار الجيد لقادة ووكلاء التجديد وفي معايير وشروط واضحة ومعلنة، سواء كانوا من داخل المدرسة أو من خارجها، حيث سيعملون كوسطاء للتجديد داخل المدارس.

٥- التقويم والمساءلة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ بما يسهم في تحقيق النتائج المرجوة والمستدامة، والتحقق من مدى اتفاق فعاليات التجديد مع أهداف نظام التعليم الفني.

٦- أن مراجعة المؤشرات الخاصة برؤية مصر ٢٠٣٠ في التعليم الفني بجميع عملياته ووظائفه تعد أساساً للارتقاء بمستوى العملية التعليمية والخدمات التربوية.

٧- توافر إدارة جديدة قادرة على القيادة، والابتكار، ومواكبة التغيير الحادث داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستمرارية، والمحافظة على معدلات عالية في عمليات التطوير المستمر لنظام التعليم الفني.

٨- الاهتمام بتطوير كافة عناصر المدرسة الثانوية الفنية يعد ركيزة أساسية لتحقيق جودة التعليم الثانوي الفني، وتجويد مدخلات التعليم الجامعي.

٩- إيجاد التوازن بين الجوانب الكمية والنوعية، وصياغة إستراتيجية لتطوير التعليم، وتحقيق نظام قومي لاعتماد البرامج والمقررات الدراسية.

١٠- اقتناع المسئولين عن تطوير التعليم الفني والمعلمين والأفراد العاملين بالمدارس الثانوية بجدوى التطوير ورؤية مصر ٢٠٣٠، ودعم المجتمع الخارجي لتلك العمليات.

د(أهمية التصور المقترح

١- استخدامه لعرض وتقديم المتغيرات والتحديات التي تواجه التعليم الفني، وتؤثر على وظائفها.

٢- كونه بمثابة أداة فعالة لتوضيح السياسات والإجراءات، وبعض قواعد العمل، والسياسات والنظم الإدارية الحاكمة لتطوير نظام الثانوية الفنية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣- يمثل أداة مساعدة في تكوين إطار منهجي ساعد في تطوير منظومة التعليم الثانوي الفني في مصر.

٤- يمكن استخدامه للكشف عن العوامل المؤثرة، والحاكمة في تطوير نظام الثانوية الفنية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٥- يساعد هذا التصور في عملية التنبؤ بطبيعة العلاقات بين الأساليب المستخدمة في حل المشكلات، والتنبؤ بالنتائج المترتبة على العمل به.

و(متطلبات التصور المقترح

لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ يجب أن يتم تبني رؤية مستقبلية تشتمل على سبعة محاور رئيسة، يمكن تناولها فيما يلي:

أ) البرامج ومحتوياتها من المناهج:

١- تصميم المناهج ومحتوياتها من المقررات والوسائل التعليمية والتدريبية وفقاً لمنهج الجدارات ليكتسب الطالب من خلالها مهارات(فنية، وحياتية، وأكاديمية) تناسب المهن المستحدثة والجديدة. بما يتفق ومتطلبات المهن ومعايير الأداء اللازمة لسوق العمل.

٢- تصميم برامج التدريب الميداني بالتعاون مع خبراء ومتخصصين من جهات التشغيل بسوق العمل.

٣- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية والناشرين المتخصصين في تطوير برامج ومناهج التعليم الفني الصناعي.

٤- تضمين المقررات الدراسية للتعليم الثانوي الفني الصناعي قدراً كافياً من المواد العلمية والثقافية ذات العلاقة بموضوعات التخصص.

٥- تصميم المواد الدراسية بصورة مرنة، تجعلها قادرة على ملاحقة التقدم الصناعي.

٦- تصميم برامج التعليم الفني الصناعي لتراعي خصائص الفئات المستهدفة والفروق الفردية.

٧- التكامل بين المقررات النظرية والتطبيقات العملية.

٨- اكساب المتعلم القدرة على التقييم للرسومات الهندسية والكتيبات الفنية، والاطلاع على كل ما هو جديد في مجال تخصصه واستيعابه.

ب) نظم الاختبارات وأساليب التقييم:

١- الاعتماد على معايير الكفاءة المهنية في تقييم مخرجات التعليم الفني الصناعي.

٢- تصميم وبناء الاختبارات بما يتفق ومتطلبات المهن ومعايير الأداء في سوق العمل.

٣- التنوع بين الاختبارات المقالية والموضوعية في تقييم الطلاب.

٤- استخدام بطاقات ملاحظة دقيقة للطلاب أثناء الاختبار العملي.

٥- التأكيد على أهمية عاملي الدقة والسرعة في تقييم الطالب عملياً.

٦- مراعاة قدرة الطالب على الإبداع والابتكار أثناء الأداء العملي.

ج) المعلمين:

١- اعتبار التعليم الفني الصناعي مهنة تتطلب الاحتراف، ووضع المعايير والشروط اللازمة لمزاولتها والاستمرار فيها، واتخاذ كافة السبل التي تحقق تنمية الكفايات المهنية للمعلمين.

٢- الاهتمام بإعداد المعلمين الأكفاء الذين تتوفر لديهم المؤهلات التربوية والمقدرة الفنية.

٣- تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة على استخدام الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس والتدريب.

٤- ربط الترقي لمعلمي التعليم الثانوي الفني الصناعي للوظائف الأعلى بالكفاءة.

٥- عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل في التنمية المهنية للمعلمين، وتشجيعهم على حضورها.

د) المتعلمين:

١- تطوير معايير ونظم القبول في مؤسسات التعليم الفني؛ لضمان قبول الطلاب الجدد وفق رغباتهم وميولهم وقدراتهم.

٢- إرشاد وتوجيه الشباب نحو المهن الفنية ونشر ثقافة العمل الحر والعمل بالقطاع الخاص لإعادة التوازن لسوق العمل.

٣- العمل على تنمية الاتجاهات الايجابية لطالب التعليم الفني نحو الدراسة التي يتلقاها.

٤- استخدام أساليب ووسائل التدريس الحديثة التي تتناسب مع الطلاب، وقدراتهم وأنماط تعلمهم.

هـ)الإدارة:

١- ضرورة مواكبة مؤسسات التعليم الفني الصناعي للتقدم التقني والتكنولوجي في المجال الإداري، وخاصة مجال تقنية المعلومات والاتصالات، والاستفادة من التطبيقات التكنولوجية في هذا المجال.

٢- يجب ألا يقتصر مفهوم التمهين على المعلم فقط، بل يشمل كافة القيادات والكوادر الإدارية والإشرافية والفنية في مؤسسات التعليم الفني الصناعي.

٣- تبني إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الفني الصناعي بهدف الارتقاء بنوعية وضمان جودة عملياتها، ونواتجها التعليمية من خلال تطبيق نظام إجرائي للإشراف والمراقبة والمحاسبة وتقويم الأداء يعتمد على معايير ومواصفات عالمية.

٤- استخدام نظام حازم يضمن انتظام الطلاب في الحضور خلال العام الدراسي، مما يساعد في اتقانهم للمهارات المطلوبة.

٥- العمل على إعداد الفني القادر على اتباع تعليمات السلامة العامة والامان والصحة المهنية أثناء العمل، والقدرة على توثيق العمل وكتابة التقارير بما تم عمله.

ح) سوق العمل:

١- اجراء مسح دوري مناسب لسوق العمل واحتياجاته من المهارات في التخصصات الفنية المختلفة، ومتابعة الخريجين.

٢- المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم الفني الصناعي، ومتطلبات سوق العمل من خلال تطبيق منظومة موحدة للمؤهلات الفنية والمهنية.

٣- تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم الفني الصناعي ومؤسسات الإنتاج والأعمال؛ وصولاً لتحقيق أن التعليم الفني الصناعي مسئولية مشتركة، ووضع الآليات والسبل التي تفعل هذا المفهوم.

٤- دعوة القطاع الخاص للاستثمار في التعليم الفني الصناعي من خلال إنشاء مؤسسات للتعليم الفني الصناعي، وتطوير معايير ونظم الرقابة والإشراف عليها.

٥- مساهمة سوق العمل في رسم سياسة التعليم الثانوي الفني الصناعي، وتحديد محتوى المناهج وتحليل احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات وتحديد التخصصات والبرامج، من خلال المشاركة في مجالس إدارة الهياكل المركزية لهذا التعليم .

٦- تشكيل فرق عمل أو لجان متخصصة تمثل فيها مختلف قطاعات سوق العمل المستفيدة(الحكومية وغير الحكومية) تتولى تحديد الاحتياجات وتحليلها وتوصيف عمل المخرجات، ومن ثم إعداد البرامج والمناهج الدراسية وتطويرها.

٧- مساهمة سوق العمل في تدريب الطلاب في مواقع العمل خلال سنوات الدراسة والعطلة الصيفية، وتمويله.

٨- قيام مؤسسات التعليم الفني الصناعي ومدارسه بتنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لتأهيل ورفع كفاءة أداء العاملين بمؤسسات سوق العمل، وتقديم استشارات ومساعدة فنية، والمشاركة في بعض الأنشطة والمشروعات الإنتاجية وتطويرها.

٩- تفعيل دور "المجلس النوعي للتعليم الفني الصناعي" الذي يضم ممثلين عن التعليم المهني والفني الصناعي في وزارة التربية والتعليم وأساتذة الجامعات في التخصصات ذات الصلة، وممثلين لقطاعات سوق العمل الإنتاجية والخدمية والأخذ بمقترحاته في تطوير خطط وبرامج التعليم الفني الصناعي.

و) تغيير نظرة المجتمع نحو التعليم الفني وخريجيه:

١- إعداد برامج للتوعية المهنية، وتحسين نظرة المجتمع للتعليم المهني.

٢- وضع آلية اتصال قومية متكاملة لتحسين النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني، على أن تشمل هذه الآلية خطة اتصال متكاملة مع الاعلام بجميع وسائله، وخطة توعية مجتمعية تبرز قصص النجاح.

٣- تحديد وحدة داخل وزارة التربية والتعليم تكون مسؤولة عن زيادة التوعية وتنفيذ برامج تحسين نظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

٤- تبنى سياسات لشجيع رجال الصناعة والمؤسسات من القطاع الخاص على تمويل حملات تعليمية هادفة لتحسين الصورة الذهنية للعامل المهني، واظهار الدور الحقيقي للتعليم الفني الصناعي والمهني في المجتمع.

هـ(معوقات تنفيذ التصور المقترح

يواجه تنفيذ التصور المقترح بعض المعوقات، منها:

١- قلة وعي جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية بثقافة رؤية مصر ٢٠٣٠، ومراحلها، وأبعادها الرئيسة.

٢- مقاومة عمليات التجديد التربوي في المدارس وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣- سيادة ثقافة مدرسية سلبية تدعو للامبالاة ومقاومة عمليات تطوير الإدارة المدرسية، وادخال بعض التجديدات التربوية.

٤- قلة البرامج التدريبية التي تركز على رؤية مصر ٢٠٣٠، وتثقيف القيادات التعليمية والعاملين بالتعليم الفني الصناعي بجدوى إدخال بعض التجديدات التربوية.

٥- نقص الموارد المالية والكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

ل) سبل التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح

يمكن التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح ، كما يلي:

١- دعم الإدارة العليا لرؤية مصر ٢٠٣٠ في التعليم الفني.

٢- تأهيل الكوادر البشرية اللازمة للمشاركة في عمليات التطوير ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٣- التحول نحو اللامركزية والإدارة الذاتية وتمكين القيادات المدرسية بالمرحلة الفنية لتسيير في إدارة عمليات التطوير ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- عقد لقاءات دورية بين القيادات المدرسية والعاملين لإعادة تثقيفهم وتعريفهم بمكتسبات رؤية مصر ٢٠٣٠.

٥- تقديم برامج تدريبية لتأهيل القيادات المدرسية والمعلمين والعاملين على تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، وتوفير بيئة تعليمية جيدة ومناخ مدرسي صحي يعزز ثقافة رؤية مصر ٢٠٣٠.

٦- توفير المتطلبات المالية لإحداث التطوير ورؤية مصر ٢٠٣٠ لنظام الثانوية الفنية الصناعية.

قائمة المراجع

١- أحمد جمال الدين (٢٠١٥): التعليم "المزدوج" مهدد بالانهيار بسبب معركة "التعليم الفنى" والمستثمرين، الوزارة تطلب الإشراف على عمل الطلاب داخل المصانع وزيادة مقابل التدريب من ٨٠ إلى ٩٠٠ جنيها.. والملاك يهددون بإنهاء التدريب، متاح على:

https://www.youm7.com/story/2015/11/24

٢- أحمد جمعه عبد الرحيم (٢٠١٤): تصور مقترح بإستخدام نموذج الفجوات لتحديد متطلبات تطبيق معايير الجودة بالمدارس الثانوية الصناعية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أسيوط ، ص٩٣.

٣- أحمد محمد محي الدين أحمد علي(٢٠٠٩): الإدارة الذاتية مدخل لتطوير مدارس التعليم الثانوي الصناعي في ضوء التحديات المعاصرة، رسالة دكتوراة غير منشوره، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ص٧٧.

٤- أرفيل فان (٢٠١٠): مبادرة نظام التعليم المزدوج في مصر، تقييم أثر المبادرة على المرحلة الانتقالية من المدرسة إلى العمل، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع هيئة التعاون الإنمائي الألماني. ص ٧ .

٥- ألبرت سيف حبيب (٢٠١٤): التعليم الفني في مصر: المشاكل والحلول، الإدارة، مج ٥١، ع ١ ، ص ٤٢ .

٦- برنامج دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني(٢٠٢٠): (TVET)، متاح في:

https://sis.gov.eg/Story/156155

٧- بشير صالح الرشيدى (٢٠٠٠): مناهج البحث التربوى رؤية تطبيقية مبسطة، الكويت، دار الكتاب الحديث، ص٥٩.

٨- جمال فخر الدين شفيق(٢٠١٧): برنامج مقترح وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ لإعداد العامل المهني تخصص الزخرفة والإعلان بالمدارس المهنية الثانوية، المجلة التربوية، العدد(٦٨)، كلية التربية، جامعة سوهاج، ص١٥٣٠.

٩- خالد جودة محمد (٢٠٠٧): تطوير مناهج التعليم الثانوي الصناعي بمصر في ضوء معايير الجودة الشاملة، المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة"، القاهرة، مج ٣، ص٩٥٢.

١٠- دعاء نبيل محمد حمدي(٢٠١٦): الفساد الإدارى في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ص٨.

١١- ديفيد ولسون(٢٠٠١) : إصلاح التعليم الفني والتدريب في عالم العمل المتغير، مجلة مستقبليات، المجلد(٣١)، العدد(١)، ص ٢٦.

١٢- رامي يوسف علي اسماعيل(٢٠٠٨): تصور مقترح لتطوير تعليم الصناعات النسيجية بالتعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات بالمحلة الكبرى في ضوء احتياجات سوق العمل، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية التربية، ص ١٠.

١٣- رشيدة السيد الطاهر، عدنان محمد قطيط(٢٠١٨): خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، المجلد(٢٦)، العدد(١)، يناير.

١٤- رمضان محمود عبدالقادر(٢٠٢٠): استراتيجية مقترحة لتدعيم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد(٧٦)، أغسطس.

١٥- سعيد الدقميري (٢٠١١): التعليم الفني وخدماته الطلابية من منظور عالمى، القاهرة، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ص ٢٠.

١٦- ضحي محمد فتحي (٢٠١٩): التعليم الفني في مصر والطريق نحو دولة صناعية قوية، متاح في:

-https//.eg.com/news/news.aspx?id=7487 http://ccsr\.

١٧- عادل سيد علي (٢٠٠٩): التنمية المهنية لمعلمي التعليم الصناعي، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص ٥٩.

١٨- عبد السلام الشبراوي(٢٠٠١): مشروع مبارك كول بين التخطيط والتنفيذ، مؤتمر التعليم وعالم العمل في الوطن العربي. رؤية مستقبلية، في الفترة من ٣-٤/٤/٢٠٠١، جامعة المنصورة، كلية التربية. ص ص ٣٤٨-٣٤٩ .

١٩- عصام عطيةعبدالفتاح(٢٠٢١): التجديد التربوي مدخل لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر من وجهة نظر خبراء التربية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد – كلية التربية، العدد(٣٦)، ص١٣.

٢٠- عمرو مصطفى أحمد(٢٠١٥): تصور مقترح لدور الحضانات التكنولوجية في تطوير التعليم الفني الصناعي بمصر على ضوء تجارب بعض الدول، العلوم التربوية، جامعة القاهرة – كلية الدراسات العليا للتربية، المجلد(٢٣)، العدد(٤)، ص٢٤.

٢١- فايزة عبد المهدي سالم(٢٠١٤): تطوير أداء قيادات المدارس الثانوية الفنية الصناعية بمصر في ضوء الاستفادة من الخبرة الألمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ص ١١٤.

٢٢- ليلى إسماعيل محمد مرتجي(٢٠١٢): التطوير المؤسسي لمنظومة التعليم الفني، الإدارة، مج ٤٩، ع ٣ ، ص ٧١.

٢٣- محمد السانوسى عبادى(٢٠١٥): استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي لتحقيق متطلبات التنمية بمحافظة أسوان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسوان، كلية التربية، ص٢٢.

٢٤- محمد حسن الحبشي(٢٠٠٦): تطوير التعليم الفني نظام الثلاث سنوات في ضوء احتياجات سوق العمل– دراسة ميدانية، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية، ص ٣٤.

٢٥- محمد سيف الدين فهمي، سليمان نسيم(٢٠٠٨): مبادئ التربية الصناعية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٦٧.

٢٦- محمد متولي غنيمة (٢٠٠٥): التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية، سلسلة دراسات وبحوث عن القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، الجزء٣، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص ١٣٤.

٢٧- محمود الخضري(٢٠٠٥): رحلة في مراحل التعليم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٠.

٢٨- مصطفى عبد الخالق جعفر(٢٠١٠): إعداد معلم التعليم الصناعي نظرة عامة، مستقبل إعداد المعلم في كليات التربية وجهود الجمعيات العلمية في عمليات التطوير بالعالم العربي، مج ٢، ص ٤٦٨.

٢٩- ناصر أحمد عثمان(٢٠١٨): تطوير إدارة مدارس التعليم الصناعي بجمهورية مصر العربية في ضوء مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسوان، ص٩٦.

٣٠- نبيل عبد الخالق متولي(٢٠٠١): دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصري" الواقع وسيناريوهات المستقبل"، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد ٧، عدد ٢١، ص ٩٢.

٣١- نيللي السيد الرفاعي عاشور(٢٠١٧): مواصفة قياسية مقترحة لتطوير إدارة نظام الموارد البشرية بالجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، المجلد(٦٧)، العدد(٣)، يوليو.

٣٢- هويدا أبو العيط (٢٠١٠): دور الحوكمة في تحسين أداء الإدارة المحلية بالتطبيق على محافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الأدارية، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

٣٣- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح والإداري(٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة"رؤية مصر ٢٠٣٠"، جمهورية مصر العربية.

٣٤- وزارة التربية والتعليم الفني(٢٠١٤): البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠١٧، التعليم المشروع القومى لمصر، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ص١٥.

٣٥- J.I ,others(2017): Best Practices In Technical Education Programme For Students 'Capacity Building And Sustainable Development In The 21st Century, Journal of Technical Education and Training,Vol. 9, No. 2.

٣٦- Landford, Michael; Maruco, Tattiya; & Tierney, William G. (2015): Prospects for Vocational Education in the United States: Lessons from Germany , Los Angeles, CA: Pullias Center for Higher Education at University of Southern California.

٣٧- Rusten, G., & Hermelin, B. (2017). Cross-sector collaboration in upper secondary school vocational education: experiences from two industrial towns in Sweden and Norway. Journal of Education and Work, 30(8), pp813-826.

٣٨- UNESCO (2017): UNESCO Moving Forward the 2030 Agenda for Sustainable Development, France, Paris.